العدد (2150) السنة الثامنة - السبت (4) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

الأجانب.. يا دولة الرئيس

■ إحسان شمران الياسري

كان من نتائج تعدد الجهات الرقابية في العراق، ظهور مبدأ تفضيل التعامل مع الشركات والمكاتب الأجنبية على الشركات الوطنية.

ولا أدري كيف نربط هذا بذاك.. ولكني أستطيع الادعاء بأن كمية الخوف والقلق التي ساورت موظفي الدولة، كباراً وصغاراً، جعلتهم يبحثون عن ملاذات وزوايا يرتمون بها، لعبور الزمن أولا، وعبور محنة تحمّل المسؤولية، فراح بعضهم يُسوّف في التنفيذ لحين تدبير الأمر أو انتهاء السنة أو انتهاء الولاية!!.. وبعضهم راح يبحث عن مؤسسات حكومية في التجهيز او التنفيذ، ليتدارك قصة الفساد والتواطؤ ونحو ذلك. وبعضهم، وهذا بيت قصيد هذه المقالة، أخذ بالتوجه إلى استدعاء العروض من شركات ومكاتب أجنبية، باعتبار إن تلك الجهات (مُنَزّهة) من الفساد وسوء التنفيذ والتواطؤ والاتصال الجانبي!!.

وهكذا سرت، مثل النار بالهشيم، فكرة التعاقد مع (الأجانب).. وعندما فعلنا هذا جاءنا أعزاء عراقيون بأسماء شركات ومكاتب أجنبية يتفاوضون معنا، وجاء المنفذون فوجدناهم عراقيين باستثناء بعض (الأجانب) الذين جلسوا في الفنادق المحمية يوجهون من هناك.

وأنا هنا لا أتحدث عن المقاولات التخصصية والحرجة، كالنفط والكهرباء، بل أتحدث عن بناء مدارس ومستشفيات وبيوت زجاجية لزراعة الطماطة، ومهام تنظيف مع أمانة بغداد!!. فلقد أحال المقاول الأجنبي الذي تعاقدنا معه، معظم المقاولات إلى مقاولين ثانويين عراقيين.

إن عقيدة الخوف والقلق من الهيئات الرقابية جعلت البلاد تتجه إلى حقبة من تغييب الجهد الوطني العراقي الخاص في قطاع المقاولات والتعهدات،كما حصل بعد الحصار الذي فرض على العراق بعد عام ١٩٩٠، حيث تحوّل التجار العراقيون إلى دول الجوار، وسجلّوا شركات ومكاتب في تلك الدول باعتبارها شركات ومكاتب (أجنبية)، وبدأت الحكومة تتعاقد معهم باعتبارهم هذا، وكان أحد أسباب هذا الإجراء يتعلق بالمعاملة الضريبية، إذ كانت المتاجرة (مع العراق) لا تخضع للضريبة، أما التجارة التي يمارسها تاجرعراقي في الداخل فتخضع للضريبة!...

إن المقاول العراقي جدير بأخذ فرصة في إعمار وطنه، لأن الذي يحصل الآن هو إن المقاول العراقي ينفذ المقاولة كمقاول ثانوي تحت سلطة مقاول أجنبي يجلس في اسطنبول او دبي ويأخذ (صافي) هامش الربح...

أدعو السيد رئيس الوزراء لقيادة حملة وطنية كبرى لإعادة الاعتبار للمقاول العراقي، ورفع الخوف من الموظف العراقي ليتفاهم باحترام وجدية ومهنية مع المقاول العراقي. ولكي تترهل الدول أكثر (إن كان هذا ضروريا) أدعو هيئة النزاهة إلى أن تُشرك موظفاً من مركزها (وليس من دوائر الرقابة في المؤسسات) في كل لجنة تتفاوض وتتعاقد مع المقاول العراقي لكي لا تتقبل لاحقاً أية أوراق (بدون أسماء) تأتيها عن عمليات فساد..

إن القطاع الخاص العراقي هو سند الدولة في النهضة المأمولة، فلماذا نتركه لإذلال المقاول الأجنبي تحت ذرائع لم نسع إلى الآن لإيجاد حلول جذرية لمعالجتها، فنلجأ إلى (قطع رأس الثور ثم نكسر الكوز!!).

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هل تحقق الثورات العربية التحول الديمقراطي؟

حسين علي الحمداني

ماذا يمكن أن يكون حصاد الشعوب العربية بعد ربيعهم التأريخي هذا ؟ وكيف سيتشكل المشهد السياسي في الدول العربية التي نالت حريتها من النظم الشمولية ؟ ولمن ستمنح الشعوب ثقتها عبر صناديق الاقتراع ؟ هذه أسئلة بديهية تطرح نفسها كلما تقدم بنا الزمن صوب الانتخابات القادمة في العديد من الدول العربية والتي حددت تواريخ الانتخابات في مصر وتم تأجيلها في تونس ، وربما ستشعر الشعوب العربية بالزهو وهي تحث الخطوات صوب المراكز الانتخابية لتبدأ رحلة الديمقراطية الشاقة ،وهنا يطرح المتابع سؤالاً في غاية الأهمية هل نحن في جاهزية تامة لأن نمارس الديمقراطية وفق صيغتها الحضارية ، أم سنستحضر لحظة التصويت بعض ما فينا من الجاهلية الأولى؟

علينا أن نعترف بأن الشعوب العربية غير جاهزة لأن تمارس الديمقراطية، وهذا ليس تجنياً بحقها بقدر ما يمثل إنصافاً لها لكي لا تقع في المحظور وتنجرف وراء مخططات وأجندات الساسة والأحزاب التي تكاثرت في ربيع العرب كتكاثر الأزمات نفسها ، فالكثير من التقارير الأممية منها والحكومية تؤكد أن أكثر من ٤٠٪ من سكان الوطن العربي يعيشون تحت خط الفقر، وما نسبته ٤٦٪ يعانون الأمية الأبجدية ، وبالتالي فإن أحد أهم ركائز الديمقراطية غابت عن المشهد العربي ، لأن الديمقراطية ليست انتخابات وصناديق اقتراع وفرز أصوات بقدر ما هي بناء مجتمع واع ومدرك وقادر على ممارسة الفعل الديمقراطي بإرادته وليس عبر ما قد يملى عليه من قبل الآخرين أو يمنح صوته لمن يدفع أكثر ،وبالتالي تفقد الديمقراطية سمتها الحقيقية وتكون نتائجها مشوهة جداً وقد تجلب الويلات والدمار.

وأمام هذه الحالة فإن عملية التحول الديمقراطي المنشودة لن تحدث بسبب العوامل التي أشرنا إليها، يضاف لها التهافت المتوقع من قبل الأحزاب سواء في تونس أو مصر على المناصب كما حدث في العراق في دورتين انتخابيتين لم يحصد منهما الشعب العراقي سوى الترهل في المناصب على حساب الديمقراطية نفسها ، وبالتالي فإن ثمة صدمة تنتظرها مصر وتونس في هذا الجانب خاصة وإن الكثير من الأحزاب تراهن على الشرائح الأكثر فقراً وتحاول استمالتها لصالحها .

وحقيقة وجدنا أنفسنا نحن العراقيين نتابع بقصد أو بدون قصد ما يجري من أحداث سواء في مصر أو تونس ، ونستقرىء ما يمكن أن يحصل في المستقبل من خلال تجربتنا العراقية فإذا بنا نجد بأن ثمة عملية استنساخ لما كان موجوداً لدينا بعد عام ٢٠٠٣ يجري الآن في مصر وتونس بطريقة ربما ستقودهما لما وصلنا إليه من أنفاق مظلمة لا ضوء في نهايتها .

وأول هذه الأنفاق ولادة شعور لدى القوى الإسلامية سواء في مصر أو تونس ، بأنهم لم يحكموا بعد ولم يمنحوا فرصتهم في قيادة الدولة أو حتى تسنم مناصب ، فقد حكم الليبراليون على أيام الملوك في النصف الأول للقرن العشرين، و حكم القوميون و اليساريون بعد سلسلة الانقلابات العسكرية و الحركات الثورية التي شهدها العالم العربي خلال النصف الثاني من القرن الماضي وبدعم ورعاية مباشرة من الغرب من أجل تحديث النظم وليس تحديث السياسات، وينتظرون من الربيع العربي أن يوصلهم للسلطة ، وهذا ليس ببعيد سواء عن الأخوان في مصر أو حركة النهضة في تونس خاصة وإن كليهما أعلن انفصاله عن ائتلاف ثورة الشباب ونأى بنفسه عن أية مواجهة في هذه المرحلة مع العسكر في كلا البلدين من أجل أن يحتفظ بعلاقات يدرك إنها ستمهد له الطريق لأن يحقق ما يسعى إليه .

ولو نظرنا لحركة الأخوان في مصر والنهضة في تونس في السنوات الماضية فإننا نجد بأنهما ابتعدتا عن التصادم مع النظامين المصري والتونسي ،وفي أيام الاحتجاجات انتظرا ما ستؤول إليه حركات الشباب وما ستنتج عنها لكي يحددا موقفهما بشكل يتناسب والمرحلة وليس ما يتوافق والمبادئ،وبالتالي فإنهما الآن طلاب سلطة وحكم أكثر مما هم محبين للديمقراطية ، فالديمقراطية التي توصلهما للسلطة مرحب بها .

لهذا نجد ثمة مخاوف تعتري أواسط المثقفين في مصر وتونس من أن يكون حصاد الثورات العربية نظماً استبدادية من نوع آخر، خاصة وإن الأشهر والأسابيع القليلة الماضية أكدت هيمنة القوى الإسلامية على الكثير من الأمور وتسييرها للشارعين المصري والتونسي وفق الاتجاهات التي تريدها خاصة ما يتعلق منه بتمرير التعديلات الدستورية في مصر أو حتى تأجيل الانتخابات في تونس ، وبالتالي فإن الهيمنة القادمة والتي يتخوف منها البعض قد تكون بداية حقيقية لابتعاد الثورات العربية عن مساراتها التي رسمها الشباب في ساحات التغيير أو سعى للتغيير من أجل تحقيقها.

وبالتأكيد فإن المشهد السياسي بدأت بعض ملامحه تتضح ، خاصة وإن القوى الإسلامية ترتكز على قاعدة شعبية عاشت حرماناً طويلاً وجربت العلمانيين سنوات والقوميين سنوات أخرى وبالتالي فهي – أي الشعوب – ستجد نفسها تمنح القوى الإسلامية في مصر وتونس الصوت الانتخابي مانحة إياهم فرصة أن يحكموا هذه المرة .

استحقاقات التغيير بين التسريع والتأجيل

ميعاد الطائي

تواجه مصر وتونس استحقاقات فرضتها عليهما حالة التغيير التي حدثت عقب الثورات التي تمكنت من إسقاط الأنظمة في تلك البلدان . وتأتي في مقدمتها الاستحقاقات الانتخابية والتشريعية التي تفرض على القوى الموجودة في الساحة ضرورة الإسراع بوضع دستور جديد للبلاد او إيجاد تعديلات دستورية كما حدث في مصر لتساعد في رسم ملامح العملية السياسية الجديدة . ومنذ نجاح الثورة يعيش البلدان مرحلة انتقالية يبدو إنها أصبحت ثقيلة على الجميع ويصعب الانتقال منها الى المرحلة الأخرى او الخطوة الثانية حيث تصر القوى الثورية على إعطائها فرصة لتهيئة الظروف المناسبة لدخولها في انتخابات ربما لن تكون مضمونة النتائج في ظل حداثة تجربة هذه القوى والتي تحتاج الى التنظيم وتكوين الأحزاب ووضع البرامج السياسية الواضحة والمقنعة التي يجب ان تقنع الناخب في ان تكون خياره في الانتخابات . وكل هذا يحتاج الى وقت تحاول هذه القوى كسبه من خلال تأجيل الانتخابات لأكثر من مرة لأنها تخشى ان تخسر ثمار الثورة لصالح قوى أخرى أكثر تنظيما في العمل الحزبي والسياسي.

بينما تطالب القوى الأخرى كالإخوان المسلمين في مصر وحزب النهضة في تونس بإجراء الانتخابات في اسرع وقت بحجة محاولة التسريع في انجاز الخطوات المطلوبة من اجل إنهاء المرحلة الانتقالية التي يجب ان تنتهي بأسرع وقت ممكن حسب هذه الأحزاب خوفا من تزايد العنف والتوترات بين بعض المكونات في المجتمع، كما حدث في مصر بين المسلمين والأقباط وتزايد الصراع في تونس بين الثوار من الشباب وبين اعوان النظام السابق . لهذا يمكننا القول بان المرحلة الانتقالية لطالما شكلت خطرا على الدول التي شهدت ثورات، ويعتقد البعض ضرورة تجاوز هذه المرحلة من خلال وضع التشريعات المناسبة لانتخابات نزيهة تعكس إرادة الشعب بما يمنح القوى السياسية فرصا متساوية في المنافسة من اجل ان تتمكن هذه القوى في تلك البلدان من الدخول في منافسة ديمقراطية بعيدا عن الاستفتاءات المزورة التي كان يقوم بها الحكام العرب . إلا إننا هنا نشرع نوافذ السؤال الآتي : ماهي طبيعة النظم الجديدة التي ستحل محل الأنظمة الاستبدادية التي سقطت ؟ وكيف ستعمل القوى السياسية على بناء الدولة الديمقراطية الجديدة ؟ الجواب على هذا السؤال تحدده أشياء كثيرة، أهمها الآليات التي سيتم من خلالها بناء الدولة الجديدة ونقصد هنا آليات الإصلاح الذي تحددها وتتحكم بها القوانين والأنظمة التي يتم اعتمادها في إعادة بناء الدولة والمؤسسات الحكومية ،وفي مقدمة هذه الإصلاحات (الدستور) الذي يجب ان يكتب بصورة تتلاءم مع التغييرات الديمقراطية الجديدة التي طرأت على الساحة حيث لابد من اعتماد مواد وقوانين تطلق سراح الحريات المكبلة وتجرد الحكام من القوانين التي كتبوها لتحمي تواجدهم في السلطة وتمكنهم من الاستمرار في المنصب الى مالا نهاية وتحمي مصالحهم، كقانون الطوارئ والمواد الدستورية الخاصة بترشيح رئيس الجمهورية وطبيعة النظم الانتخابية المعتمدة في البلاد . إضافة إلى ان هناك مهمة تقع على عاتق القوى السياسية المتواجدة في مرحلة التحول ،وهي ان تسعى لطرح مفاهيمها الديمقراطية وتعمل على إخراج المجتمع من عقد كثيرة منها: عقدة الخضوع للحاكم وللحزب الواحد والانتقال به إلى التعددية الحزبية واتساع مساحة المشاركة السياسية . ويتحتم على هذه القوى وخاصة الليبرالية والعلمانية منها ترسيخ مفاهيم وقيم المواطنة والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان وحرية الرأي والرأي الآخر والتعايش السلمي وتداول السلطة وأشياء كثيرة غابت عن المنظومة القيمية لفترة ليست بالقصيرة، لذلك يتحمل المثقف والسياسي العربي إعادة تأهيل المجتمع ليستوعب هذه المفاهيم لنتمكن من التمهيد في المرحلة الانتقالية لبناء دولة ديمقراطية لها أساس متين ودعائم قوية بعيدا عن أخطاء الماضي وآلياته القديمة .

خلاصة القول: على القوى السياسية في تلك البلدان الإسراع في إنهاء المرحلة الانتقالية من خلال إجراء الانتخابات من اجل معرفة الحجم الحقيقي للقوى السياسية لأجل إنهاء حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد في البلدين ومن اجل ان تتضح الصورة للعالم ويتعرف الى القوى التي سيتعامل معها سياسيا واقتصاديا ولكي تعبر البلاد مرحلة الخطر نحو الديمقراطية الجديدة .

الحوار المطلوب

حسين عبد الرازق

شهد الاجتماع الأول لحوار «الوفاق القومي» برئاسة د. يحيي الجمل نائب رئيس مجلس الوزراء والذي عقد يوم السبت قبل الماضي (٢١ مايو/أيار ٢٠١١) في قاعة المؤتمرات خلافات واضحة وانتقادات حادة، سواء لتشكيله أو تحديد مهامه، وجاء الاعتراض أساسا من ثلاثة من الشخصيات الديمقراطية التي تحظى باحترام واضح في مصر، وهم د. إبراهيم درويش ود. محمد نور فرحات ود. فؤاد رياض.

وتعرض اجتماع مؤتمر «الحوار الوطني» برئاسة د. عبد العزيز حجازي والذي بدأ جلساته في اليوم التالي (الأحد ٢٢ مايو ٢٠١١) بقاعة المؤتمرات أيضا لخلافات حادة وانسحاب لمجموعات من شباب الثورة وعدد من المشاركين، وأنهى أعماله يوم الثلاثاء قبل الماضي (٢٤ مايو) باشتباكات وبدون توصيات. والتفسير السهل لفشل هذه الحوارات التي كان من المفترض أن تناقش قضايا جوهرية تتعلق بمستقبل الوطن بعد ثورة ٢٥ يناير بما في ذلك المرحلة الانتقالية وصياغة دستور جديد وقضايا الديمقراطية والأمن والاقتصاد والتنمية، ويشارك فيها ممثلون لقوى الثورة الثلاث.. هو افتقاد المصريين ثقافة الحوار.

وربما يكون لهذا التفسير نصيب من الصحة لكنه ليس السبب الوحيد ولا الأساسي في أزمة هذه الحوارات، فعديد من المشاركين في مؤتمري الوفاق القومي والحوار الوطني يشاركون في مصر وخارج مصر في مؤتمرات ومنتديات أخرى للحوار لم تشهد مثل هذه الخلافات والاشتباكات والانسحابات. وتعود أزمة الحوارات التي دعت لها السلطة إلى مجموعة من الأسباب.

أولها من وجهة نظري موقف من حوارات السلطة تكون خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد انتهت كل الحوارات التي شاركت فيها الأحزاب والشخصيات العامة خلال ٣٠ عاما، بدءا بالمؤتمر الاقتصادي عام ١٩٨٢، ومرورا بالحوار حول قضية الدعم عام ١٩٨٦ والحوار الذي دعا إليه يوسف والي الأمين العام للحزب الوطني الحاكم عام ١٩٨٨ «حول القضايا الرئيسية التي تهم الشعب المصري» والحوار حول تعديل قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض عام ١٩٩٢، وصولا إلى مؤتمر الحوار الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية في ٢٥ يونيو/حزيران ١٩٩٤ وشارك فيه ٢٧٩ عضوا اختارهم الحكم ومن بينهم ٢٣٧ عضوا بالحزب الوطني، ثم الحوار الأخير الذي جاء بناء على دعوة رئيس الجمهورية في ٣١ يناير ٢٠٠٥.. انتهت هذه الحوارات جميعا بالفشل، والسبب أن الحكم كان يريد من هذه المؤتمرات أو الحوارات إما الادعاء بوجود حوار في المجتمع تشارك فيه أحزاب وقوى المعارضة مع الحكم في اتخاذ القرارات، أو إصدار توصيات معدة سلفا من جانب الحزب الوطني تؤيد سياساته ويتم إعلانها على أساس أن كل الأحزاب والمشاركين في الحوار قد وافقوا عليها، ولذلك رفضت أحزاب المعارضة الرئيسية في هذه الفترة كل النتائج التي أعلنت باسم هذه المؤتمرات وانسحبت من الحوار بمجرد فضح طبيعته أمام الرأي العام.

صحيح أن السلطة القائمة الآن ليست سلطة مبارك أو سلطة الحزب الوطني، ولكن الإحساس العام أن سلطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة الحالية برئاسة د. عصام شرف ونائبه د. يحيى الجمل، قصر على اتخاذ القرارات المصيرية وإصدار القوانين الأساسية بصورة منفردة ودون التفات لآراء قوى ثورة ٢٥ يناير الأخرى، سواء ائتلافات الشباب الذين فجروا الثورة أو الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية التي حولت بانضمامها إلى الشباب ثورتهم إلى ثورة شعبية كاملة وتدل تصرفاتها على انحيازهم لتيار سياسي معين هو تيار الإسلام السياسي وتحديدا جماعة الإخوان المسلمين التي تتصرف وكأنها شريك للمجلس العسكري في الحكم!

السبب الثاني هو إشراك عدد من قيادات وكوادر الحزب الوطني في مؤتمر الحوار الوطني وبعضهم من الوجوه المتهمة بالمشاركة بالتحريض على الجرائم التي ارتكبت ضد المتظاهرين والمعتصمين في ميدان التحرير خلال ثورة ٢٥ يناير، وآخرين هاجموا الثورة في الصحافة وأجهزة الإعلام وانحازوا في الأيام الصعبة من ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير إلى نظام مبارك وسلطته.

السبب الثالث أن القائمين على الحوار – د. يحيي الجمل ود. عبد العزيز حجازي – كانوا من وجهة نظر البعض جزءا من النظام السابق، فحجازي كان رئيسا للوزراء في عهد السادات، والجمل كان وزيرا لشؤون مجلس الوزراء، وهذه الحكومة هي المسؤولة عن بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالي بلا ضوابط أو «الانفتاح السداح مداح» كما قال الكاتب الراحل «أحمد بهاء الدين». السبب الرابع هو عدم وجود آلية لتنفيذ ما قد يتفق عليه المتحاورون.

والسبب الخامس هو انفراد أصحاب الدعوة بتحديد جدول الأعمال في كلا المؤتمرين.

وإذا كانت هناك نية حقيقية لحوار جاد ينتهي بنتائج وتوصيات متفق عليها وتجد طريقها للتنفيذ، فالبداية أن يدعو المجلس العسكري الحاكم الأحزاب والقوى السياسية وائتلافات الشباب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية إلى الاجتماع لوضع جدول أعمال المؤتمر وتحديد المعايير التي يتم على أساسها اختيار الجهات المشاركة التي تحدد هي ممثليها، والآلية التي تضمن تنفيذ التوصيات، على أن يتعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعدم إصدار أي قرارات أو قوانين تتعلق بالموضوعات المطروحة في الحوار قبل انتهاء الحوار وصدور التوصيات، ودون ذلك ،فالحوار لا يعدو كونه «مكلمة» ومحاولة لإشغال الناس بما لا يفيد.

أهالي بولاق

فريدة النقاش

دعتني اللجنة الشعبية لأهالي (بولاق أبو العلا) بالتعاون مع الهيئة العامة لقصور الثقافة لندوة ثقافية بعنوان «الحركات الفئوية ودورها في إجهاض الثورة» أدارها الناقد الباحث جمال العسكري وكان القاص والروائي فؤاد مرسي أحد منظميها الناشطين.

ومثلها مثل مئات اللجان الشعبية في مدن مصر وبلداتها وقراها تشكلت لجنة بولاق مجموعة من الشباب والفتيات دفاعا عن الثورة، وتطلعا لمواصلتها، والتصدي لفلول النظام القديم وقوى الثورة المضادة التي تهدف إلى إجهاض الثورة بقطع الطريق على استكمال إنجاز أهدافها، وإبقائها عند حدود اقتلاع «مبارك» وأولاده ومعاونيه ليبقي النظام الذي أسسوه قائما دون تغيير، وبذلك، وطبقا لتخطيطهم تنتهي الثورة إلى تغيير مجموعة من الأشخاص دون تغيير أسس النظام الذي قام على الاستغلال والفساد والاستبداد وأدى إلى تقزيم دور مصر في محيطها الإقليمي وفي العالم استجابة لإمتلاءات من الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية ومجاملة لإسرائيل.

يدرك مجموعة الشباب والشابات الذين أنشأوا اللجنة الشعبية خصوصية الحي الذي ينتمون إليه، ويسعون لتغيير الصورة الذهنية التي تشكلت عن الحي وناسه، إذ يعتبر حي بولاق من أعرق أحياء القاهرة كما يسجل تاريخه محمد عبد الوهاب شلبي– ويضيف «وارتبط اسم بولاق دائما بفتوات بولاق، ولكن نظرة الناس تختلف عن الفتوات فهم ليسوا بالبلطجية أو تجار المخدرات كما يعتقد البعض ، فقديما كان الفتوة في بولاق مثل «روبن هود» يرد المظالم ويقف بجانب المظلوم ضد الظالم، ويحكم بين الناس في الخلافات، وكلامه لا يرد وواجب التنفيذ».

ولأهالي بولاق مواقف كثيرة في الأحداث التي مرت بمصر منها الموقف ضد الحملة الفرنسية، وكذلك الوقوف بجانب الثوار في ثورة ١٩٥٢، وآخرها ما قام به شباب بولاق أبو العلا من دور كبير في ثورة ٢٥ يناير».

وسوف يسجل تاريخ الثورة لهؤلاء الشباب من كل الأحياء الشعبية وعلى رأسها حي بولاق أبو العلا أنهم كانوا مثالا للشجاعة والقدرة والخيال وهم يتصدون للمجرمين في معركة الجمال التي رتبت لها قيادات الحزب الوطني لإرهاب المتظاهرين وقتلهم وإجبارهم على العودة لمنازلهم، فهؤلاء الفقراء المحرمون والمقموعون لن يفقدوا إلا أغلالهم وفقا لتعبير ماركس.

ويعرف التاريخ الأدبي والفني والسينمائي في مصر مئات الأعمال التي قدمت الفتوات والشطار في صورة المناضلين الحقيقيين ضد الظلم ومن أجل الكرامة الإنسانية والعدالة، بدءا من «حرافيش» نجيب محفوظ والأفلام التي استلهمتها، وليس انتهاء بمسرحيات يسري الجندي التي أضاءت التاريخ المطمور لبعض هؤلاء الفتوات، وتقدم كتب التاريخ عن ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضد الاحتلال الفرنسي نماذج مشرفة لهؤلاء، وحين نعيد كتابة تاريخ مصر في يوم قريب من وجهة نظر الشعب وطبقاته الكادحة سوف تتجلى هذه الحقائق بوضوح.

قدم هؤلاء الشباب بديلا حقيقيا عن مجالس محلية وشعبية جرى تزوير انتخاباتها بصورة فاضحة عام ٢٠٠٨، فتحولت إلى جماعات مصالح مرتبطة بكبار رجال الحزب الحاكم سابقا، وأصبح الفساد الشامل هو عنوانها كما كان عنوان النظام كله، وأصبح حل هذه المجالس مطلبا شعبيا ملحا ينتظر الجميع أن يستجيب له المجلس العسكري.

اختلفت مع الشباب حول عنوان الندوة لأنني ممن يرون أن الحركات الفئوية وتراكمها كانت قد مهدت للثورة، واتضح من النقاش أنهم إنما يساندون الفكرة القائلة بأن مكان هذه المطالب هو النقابات.. حتى يبقى «طابع الميلاد» الذي حدث في ٢٥ يناير عاما وشاملا للقضايا الأساسية، ونحن نتعرف على أنفسنا من جديد كما تكتب «هبة فاروق» في نشرة أهالي بولاق التي كتبها الشبان والشابات ومولوها من قروشهم ،على أمل أن تصبح صوتا حقيقيا للحي مفعما بالصدق والصراحة والأمل ومن محرريها حسن فاروق وياسر عبد المنعم.

شعرت بالفخر لأنني كنت من ضيوف أول أمسية ينظمونها واستمعت في الأمسية لغناء جميل وشعر أجمل يثق في المستقبل وقدرة الشعب على مواصلة ثورته، فمن يلتقي هؤلاء الشبان والشابات يتأكد أن أحدا لن يستطيع أن يسرق الثورة. وأعتذر لأنني لم أسجل اسمي المغني والشاعر.